
NORS
translation
مركز نورس للترجمة
استراتيجية الأمن القومي
الروسي الأخيرة
المنشورة عام 2015
ترجمها من الروسية: د.أبو مصطفى أ.ياسر الشامي

نورس للترجمة يقدم



استراتيجية الأمن القومي

للاتحاد الروسي الأخيرة والتي نشرت عام 2015

ترجمه من الروسية: د. أبو مصطفى و أ. ياسر الشامي

أولاً: أحكام عامة

1. هـذه الاسـتراتيجية هـي الوثيقـة الأساسـية للمصالـح الاسـتراتيجية والأولويـات الوطنيـة الاسـتراتيجية للاتحـاد الروسـي، والأهـداف والغايـات والتدابيـر في مجـال السياسـة الداخليـة والخارجيـة التـي تهـدف إلـى تعزيـز الأمـن القومـي للاتحـاد الروسـي وضمـان التنميـة المسـتدامة للبلـد والتخطيط لتحديـد المصالـح الوطنيـة على المـدى الطويـل. والاسـتراتيجيات الفيدراليـة.

2. الدسـتور القانونـي الصـادر في 28 ديسـمبر 2010. رقـم FZ-390 «بشـأن الأمـن» بتاريـخ 28 يونيـو 2014 رقـم F3-172 «على الأسـاس الحالـي للاتحاد الروسـي ، وقوانيـن التخطيـط الاسـتراتيجي للاتحـاد الروسـي، وقوانيـن اتحاديـة أخـرى ، وأعمـال قانونيـة تنظيميـة لرئيـس الاتحـاد الروسـي.

3. صُممـت هـذه الاسـتراتيجية لتوحيـد جهـود الهيئـات الحكوميـة الاتحاديـة ، والهيئـات الحكوميـة للكيانـات المكوّنـة للاتحـاد الروسـي (المشـار إليهـا فيمـا يلي باسـم الهيئات الحكوميـة) ، والهيئـات الحكومية، وغيرهـا مـن هيئـات المجتمـع لتهيئـة الظـروف وظـروف داخليـة مواتيـة لتحقيـق المصالـح الوطنيـة والأولويـات الوطنيـة الاسـتراتيجية للاتحـاد الروسي.

4. هـذه الاسـتراتيجية هـي الأسـاس لتشـكيل الحكـم الذاتـي المحلـي ، ومؤسسـات التنفيـذ المدنـي الخارجـي لنطـاق الدولـة لضمـان سياسـة الأمـن القومـي للاتحـاد الروسـي.

5. تقـوم هـذه الإسـتراتيجية علـى أسـاس العلاقـة المتشـابكة والاعتمـاد المتبـادل بيـن الأمـن القومـي للاتحـاد والتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للبلـد.

6. تَستَخدم هذه الاستراتيجية المفاهيم الأساسية التالية:

-الأمن القومي للاتحاد الروسي (المشار إليه فيما يلي بالأمن القومي)

- حالة حماية الفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية ، التي يُكفَل فيها إعمال الحقوق والحريات الدستورية لمواطني الاتحاد الروسي (المشار إليهم فيما بعد بالمواطنين) والجودة اللائقة ومستوى حياتهم ، والسيادة ، والاستقلال ، وسلامة الدولة والأراضي ، والأمن الاجتماعي والاقتصادي المستدام للاتحاد الروسي.

-الدفاع عن البلاد وجميع أنواع الأمن ، والتنمية الوطنية.

-يشمل ذلك في أحكام دستور الاتحاد الروسي من خلال تشريعات الاتحاد الروسي ، وفي المقام الأول الدولة والجمهور ، والمعلومات، والبيئة ، والأمن ، والاقتصاد ، والأمن الشخصي والمصالح الوطنية للنقل والطاقة في الاتحاد الروسي (المشار إليها فيما يلي بالمصالح الوطنية)

- مجموعة من الظروف والعوامل التي تخلق إمكانية مباشرة أو غير مباشرة للتسبب في إلحاق الضرر بالمصالح الوطنية. ضمان الأمن القومي «التنفيذ من قبل سلطات الدولة والحكومات المحلية بالتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني للاحتياجات السياسية ذات الأهمية الموضوعية للجيش والتنظيم والاقتصاد الاجتماعي والمعلومات»، الإجراءات القانونية المضادة للتدابير الأخرى التي تستهدف الأمن القومي والتي تهدف إلى تهديد المصالح الوطنية؛ الأولويات الوطنية الاستراتيجية للاتحاد الروسي (المشار إليها فيما يلي بالأولويات الوطنية الاستراتيجية) - أهم مجالات ضمان الأمن القومي ؛ نظام ضمان الأمن القومي للدولة مجموعة من السياسات

في مجال ضمان الأمن القومي للسلطات العامة والحكومات المحلية والأدوات الموضوعة تحت تصرفها.

ثانياً: روسيا في العالم الحديث

7. تساهم سياسة الدولة في مجال ضمان الأمن القومي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي في تنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية والحماية الفعالة للمصالح الوطنية.

في الوقت الحاضر ، تم إنشاء أساس مستقر لمواصلة بناء الإمكانات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والروحية للاتحاد الروسي ، وتعزيز دوره في العالم متعدد المراكز الناشئ.

8. أظهرت روسيا قدرتها على ضمان السيادة والاستقلال وسلامة الدولة والأراضي وحماية حقوق مواطنيها في الخارج.

لقد تنامى دور الاتحاد الروسي في حل المشكلات الدولية الكبرى ، وفي إحلال الاستقرار الاستراتيجي وسيادة القانون الدولي في النزاعات، وفي ضمان العلاقات العسكرية بين الدول.

9. أظهر الاقتصاد الروسي القدرة على الحفاظ على إمكاناته وتعزيزها في سياق عدم استقرار الاقتصاد العالمي وتطبيق التدابير الاقتصادية التقييدية التي اتخذها عدد من البلدان ضد الاتحاد الروسي.

10. تم تحديد الاتجاهات الإيجابية في حل مشاكل تعزيز صحة المواطنين. ويلاحظ النمو الطبيعي للسكان وزيادة في متوسط العمر المتوقع.

11. يتم إحياء القيم الأخلاقية. يطور جيل الشباب موقفًا كريمًا تجاه تاريخ روسيا. هناك توطيد للمجتمع المدني حول القيم المشتركة التي تشكل أساس الدولة ، مثل حرية واستقلال روسيا ، والإنسانية، والسلام والوئام بين الأعراق ، ووحدة الروحية الروسية التقليدية

والاتحاد الروسي ، والثقافات ، واحترام الأسرة والتقاليد الطائفية ، والوطنية. متعدد الجنسيات.

12. يتم تعزيز روسيا على خلفية التهديدات المعقدة الجديدة للأمن القومي والمترابطة.

سلوك الاتحاد الروسي مع المعارضة الداخلية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفاؤها هو منع وجودهم. الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون للحفاظ على هيمنتهم في الشؤون العالمية.

إن سياسة احتواء روسيا التي ينتهجونها تدفع روسيا لتوفير سياسة خارجية مستقلة لها تؤدي إلى ضغوط عسكرية سياسية واقتصادية ومعلوماتية.

13. يصاحب عملية تشكيل نموذج جديد متعدد المراكز للنظام العالمي تنامي عدم الاستقرار العالمي والإقليمي.

إن التناقضات المرتبطة بالتفاوت في التنمية العالمية ، وتعميق الفجوة بين مستويات رفاهية البلدان ، والصراع على الموارد ، والوصول إلى المبيعات ، والأسواق تتفاقم.

المنافسة بين طرق النقل الأكبر تغطي رقابة الدول على جميع الدرجات قيم ونماذج التنمية الاجتماعية والإمكانات البشرية والعلمية والتكنولوجية.

إن القيادة في تنمية موارد المحيطات العالمية والقطب الشمالي لها أهمية خاصة في هذه العملية.

في الصراع من أجل النفوذ في الساحة المالية الدولية ، تشارك الأدوات الاقتصادية والمعلوماتية.

يتم استخدام إمكانات الخدمات الخاصة بشكل متزايد.

14. في العلاقات الدولية ، دور عامل القوة لا يتضاءل.

إن الرغبة في بناء وتحديث الأسلحة الهجومية وإنشاء أنواع جديدة منها ونشرها يضعف نظام الأمن العالمي ، وكذلك نظام المعاهدات والاتفاقيات في مجال الحد من التسلح.

لم يتم مراعاة مبادئ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة في المناطق الأوروبية الأطلسية وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.

عمليات العسكرة وسباق التسلح تتطور في المناطق المجاورة لروسيا.

15. إن بناء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتكليفه بوظائف عالمية ، الذي يتم استخدامه في انتهاك للقانون الدولي ، يمثل الحلف النطاق الكامل لإمكانات الدول العسكرية للكتلة، ويزيد الحلف من تكثيف أنشطته وتقريب بنيته التحتية العسكرية من الحدود الروسية مما يشكل تهديدا للأمن القومي الروسي.

يتم تقليل فرص الحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي بشكل كبير عند نشر مكونات نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشروط وكذلك النشر العالمي لأنظمة الأسلحة الاستراتيجية غير النووية الدقيقة ، وكذلك في حالة نشر الأسلحة في الفضاء.

16. لا تفضي المشاكل الدولية المستمرة إلى مواجهة النطاق الكامل للتحديات والتهديدات الحديثة.

أظهر تكثيف تدفقات الهجرة من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا تضارب نظام الأمن الإقليمي في نهج الكتلة الأوروبية الأطلسية لتفكيك المنطقة التي بناها الناتو وهي الاتحاد الأوروبي.

17. إن الموقف الغربي الرامي إلى مواجهة عمليات الاندماج وخلق بؤر التوتر في منطقة أوراسيا ، له تأثير سلبي على تنفيذ الانقلاب

الروسـي الأوروبـي في أوكرانيـا ، الـذي أدى إلـى انقسـام عميـق في المجتمـع الأوكرانـي وانـدلاع نـزاع مسـلح، وتعزيـز الأيديولوجيـة القوميـة اليمينيـة المتطرفـة ، وتعمّـد تشـكيل صـورة العـدو في شـخص روسـيا والمصالـح الوطنيـة بيـن السـكان الأوكرانييـن.

إن دعـم الولايـات المتحـدة وتحالـف الـدول المعاديـة للدسـتور ، هـو رهـان مفتـوح على الحـل القـوي للتناقضـات داخـل الـدول ويحـوّل أوكرانيـا إلـى بـؤرة طويلـة الأمـد لعـدم الاسـتقرار في أوروبـا ومباشـرة على حـدود روسـيا.

18. إن ممارسـة الإطاحـة بالأنظمـة السياسـية الشـرعية ، هـي أزمـة اجتماعيـة واقتصاديـة عميقـة تتسـبب في عـدم اسـتقرار النزاعـات داخـل الـدول ، وقـد أصبحـت الآن أكثـر انتشـارًا.

إلـى جانـب المناطـق السـاخنة المتبقيـة في الشـرق الأدنـى والشـرق الأوسـط وأفريقيـا وجنـوب آسـيا وشـبه الجزيـرة الكوريـة ، «النقـاط السـاخنة» ، تظهـر مناطـق جديـدة وموسـعة ، وليـس فقـط أي دولـة.

أصبحـت مناطـق النزاعـات المسـلحة أساسًـا لانتشـار الإرهـاب والكراهيـة بيـن الأعـراق والعـداء الدينـي ومظاهـر التطـرف الأخـرى.

ظهـور منظمـة إرهابيـة سـمّت نفسـها «الدولـة الإسـلامية» والتـي تسـيطر عليها بعـض الجهـات هـي مؤثـرات ناتجـة عـن سياسـة الكيـل بمكياليـن التـي تلتـزم بهـا بعـض الـدول في محاربـة الإرهـاب.

19. لا يـزال هنـاك خطـر حـدوث زيـادة في عـدد الـدول الحائـزة للأسـلحة النوويـة ، وانتشـار الأسـلحة الكيماويـة واسـتخدامها ، فضـلاً عـن عـدم اليقيـن بشـأن حقائـق حيـازة الـدول الأجنبيـة للأسـلحة البيولوجيـة وإمكانيـة تطويرهـا وإنتاجهـا.

تتوسـع حاليـاً شـبكة المعامـل البيولوجيـة العسـكرية الأمريكيـة في

أراضـي الـدول المجـاورة لروسـيا.

20. إن الحالـة الحرجـة للأمـن المـادي للأشـياء والمواد الخطـرة ، خاصة في الـدول التـي تعانـي مـن حالـة سياسـية داخليـة غيـر مسـتقرة ، والانتشـار غيـر المنضبـط للأسـلحة التقليديـة يزيـد مـن احتماليـة وقوعهـا في أيـدي الإرهابييـن.

21. الطابـع المتزايـد للعالـم الدولـي يتأثـر بالمواجهـة المتزايـدة في فضـاء المعلومـات العالمـي ، بسـبب رغبـة بعـض البلـدان في اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات لتحقيـق أهدافهـا الجيوسياسـية مـن خـلال التأثيـر في الوعـي العـام وتزييـف التاريـخ.

22. تظهـر أشـكال جديـدة مـن النشـاط غيـر القانونـي ، لا سـيما مـع اسـتخدام المعلومـات والاتصـالات وكذلـك مـن خـلال التلاعـب بالتكنولوجيـات.

تتصاعـد التهديـدات الكبيـرة المرتبطـة بالهجـرة غيـر المنضبطـة وغيـر الشـرعية ، والاتجـار بالبشـر ، والاتجـار بالمخـدرات والجريمـة المنظمـة.

23. أصبحـت الحالـة الديمغرافيـة العالميـة والمشـاكل البيئيـة والأمـن الغذائـي أكثـر تعقيـدا.

أصبح نقص المياه العذبة وعواقب تغير المناخ أكثر وضوحا.

تنتشـر الأوبئـة ، وكثيـر منهـا سـببها فيروسـات جديـدة لـم تكـن معروفـة مـن قبل.

24. إن تزايـد العمليـات الاقتصاديـة ، فضـلاً عـن محـاولات فـرادى الـدول لاسـتخدام الأسـاليب الاقتصاديـة والماليـة والتجاريـة والاسـتثمارية وأدوات السياسـة التكنولوجيـة لحـل مهامهـا الجيوسياسـية ، يضعـف اسـتقرار النظـام.

تأثير العوامل السياسية على العلاقات الاقتصادية الدولية.

على خلفية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والنظام المالي، وتزايد الديون السيادية ، والتقلبات في سوق الطاقة ، لا يزال هناك خطر كبير من تكرار الأزمات المالية والاقتصادية واسعة النطاق.

25. تتولى الدول بشكل متزايد المسؤولية عن شؤون مناطقها استجابة لتزايد عدم الاستقرار الدولي. أصبحت الاتفاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الاتفاقات الاقتصادية من أهم الدفاعات ضد الأزمات. الاهتمام باستخدام العملات الإقليمية وهو آخذ في الازدياد.

26. ولمنع الأخطار التي تهدد الأمن القومي ، يركز الاتحاد الروسي جهوده على تعزيز المجتمع الروسي ، وضمان الاستقرار الاجتماعي الداخلي ، والانسجام بين الأعراق والتسامح الديني ، والقضاء على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتحديثه ، وزيادة القدرة الدفاعية للبلد.

27. من أجل حماية المصالح الوطنية ، تنتهج روسيا سياسة خارجية منفتحة وعقلانية وواقعية ، تستبعد المواجهة المكلفة (بما في ذلك سباق تسلح جديد).

يبنى الاتحاد على مبادئ القانون الدولي ، ويضمن الأمن الموثوق به والمتساوي للدول ، والاحترام المتبادل للشعوب ، والحفاظ على تنوع ثقافاتهم وتقاليدهم ومصالحهم.

روسيا مهتمة بتنمية المنفعة المتبادلة والمتساوية.

28. العلاقات التجارية الروسية الدولية والتعاون الاقتصادي مع الدول الأجنبية ، هو مشاركة مسؤولة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

يهدف الاتحاد الروسي إلى اكتساب أكبر عدد ممكن من الشركاء المتكافئين في أجزاء مختلفة من العالم.

29. في مجال الأمن الدولي ، تظل روسيا ملتزمة في المقام الأول باستخدام الأدوات القانونية السياسية والدبلوماسية وآليات حفظ السلام.

لا يمكن استخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الوطنية إلا إذا كانت جميع الإجراءات ذات الطبيعة غير العنيفة غير فعالة.

ثالثاً:المصالح الوطنية والأولويات الوطنية الاستراتيجية

30. المصالح الوطنية على المدى الطويل هي: تعزيز الدفاع عن البلاد، وضمان عدم المساس بالنظام الدستوري ، والسيادة ، والاستقلال ، واتحاد الدولة، السلامة الإقليمية للاستقرار الاجتماعي السياسي الروسي ، وتطوير المؤسسات الديمقراطية ، وتفاعل الدولة ، وتعزيز الوفاق الوطني ، وتحسين آليات المجتمع المدني، تحسين نوعية الحياة ، وتعزيز صحة السكان ، وضمان التنمية الديموغرافية المستقرة للبلد ؛ الحفاظ على الثقافة وتنميتها والقيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ترسيخ مكانة إحدى القوى العالمية الرائدة في الاتحاد الروسي ، والتي تهدف أنشطتها إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي لعلاقات الشركاء في عالم متعدد المراكز.

31. ضمان المصالح الوطنية يتم من خلال تنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية التالية: الدفاع عن الوطن، الدولة والسلامة العامة، تحسين نوعية حياة المواطنين الروس، النمو الاقتصادي يكون بالعلم والتكنولوجيا والتعليم، الرعاية الصحية، حضارة، إيكولوجيا النظم الحية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ؛ الاستقرار الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية المتساوية.

رابعا: تأمين الأمن القومي

32. تعتمد الدولة الوطنية للأمن القومي بشكل مباشر على درجة تنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية وضمان فعالية الأمن القومي.

الدفاع عن الوطن:

33. إن تهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية للاتحاد الروسي وتوفير أهدافه مع الدفاع عن البلد هي أمور استراتيجية لأمن اجتماعي وعسكري سلمي وديناميكي.

34. فصل أهداف الدفاع عن الدفاع الاستراتيجي يتم تنفيذها في إطار تنفيذ السياسة العسكرية من خلال الاحتواء الاستراتيجي لمنع النزاعات العسكرية، وتطوير المؤسسة العسكرية للدولة والأشكال والطريقة لشروط الصراع الاستراتيجي.

36. يتم تطوير التدابير العسكرية والجيشية والتقنية والاقتصادية والمعلوماتية والمعلومات الأخرى التي تهدف إلى منع استخدام الجيش في الردع.

الوقاية من الاحتواء الاستراتيجي لمنع النزاع العسكري تكون من خلال الحفاظ على إمكانات الردع النووي.

37. إن تحسين منظمة الدولة العسكرية تنفّذ على أساس الكشف في الوقت المناسب عن الأخطار العسكرية، والتطوير المتوازن لمكونات التنظيم العسكري ، وبناء القدرات الدفاعية ، وتجهيز القوات المسلحة للاتحاد الروسي والقوات الأخرى ، والتشكيلات العسكرية والهيئات الخاصة بأسلحة حديثة ومعدات عسكرية ، ضمن مُجَمَّع الاتحاد الروسي.

38. يتيح تحسين القوات المسلحة للاتحاد الروسي والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية النظر في الوقت المناسب في

اتجاهات التغيرات في طبيعة الحروب الحديثة والصراعات المسلحة، وتهيئة الظروف لتحقيق أقصى قدر من القدرات القتالية للقوات، وتطوير متطلبات التشكيلات الواعدة والوسائل الجديدة للحرب.

39. تتم زيادة التطوير المبتكر للأشكال الصناعية العسكرية لأساليب استخدام التعبئة من خلال تحسين تخطيط التدابير لضمان جودة التدريب والتعبئة العامة في الاتحاد الروسي وتنفيذها بالحجم المطلوب ، والتحديث في الوقت المناسب والحفاظ على مستوى كافٍ من الإمكانات العسكرية التقنية للتنظيم العسكري للدولة.

تتمثل أهم المجالات لتحسين التدريب على التعبئة في إعداد اقتصاد الاتحاد الروسي ، والاستعداد الروسي للكيانات الروسية المكونة للاتحاد، واقتصاديات التشكيلات البلدية ، وإعداد هيئات مؤسسات الدولة ، والقوات المسلحة للاتحاد الروسي ، والقوات والتشكيلات والهيئات العسكرية الأخرى لأداء المهام وفقًا للغرض منها وتلبية الاحتياجات المناطة بها من الدولة والحكومة. يحصل ذلك عند تلبية احتياجات الحكومة المحلية للسكان في زمن الحرب.

40. يُكفَل استعداد الدفاع المدني لقوى الموارد مسبقاً عن طريق اتخاذ تدابير للتحضير لحماية السكان والقيم المادية والثقافية في أراضي الاتحاد الروسي من الأخطار الناشئة عن النزاعات العسكرية أو نتيجة هذه النزاعات وكذلك في حالات الطوارئ الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

41. يتم ضمان الدفاع عن البلد على أساس مبادئ الكفاءة والفعالية العقلانية ، بما في ذلك من خلال استخدام أساليب ووسائل الرد غير العسكري ، وآليات دبلوماسية كحفظ السلام ، وتوسيع التعاون العسكري والتقني العسكري الدولي ، والحد من انتشار الأسلحة ،

واستخدام الصكوك القانونية الدولية الأخرى.

خامساً: الدولة والأمن العام

42. تتمثل الأهداف الاستراتيجية للدولة والأمن العام في حماية النظام الدستوري ، والسيادة ، والدولة، وسلامة أراضي الاتحاد الروسي ، والحقوق الأساسية للمواطن ، والحفاظ على السلم الأهلي ، والاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع. وحماية السكان والأراضي من حالات الطوارئ الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

43. التهديدات الرئيسية لأمن الدولة والأمن العام هي: الاستخبارات والأنشطة الأخرى للخدمات الخاصة والمنظمات التابعة للدول الأجنبية أو الأفراد ، والإضرار بالمصالح الوطنية.

أنشطة المنظمات الإرهابية والمتطرفة التي تهدف إلى تغيير النظام الدستوري للاتحاد الروسي بالقوة ، وزعزعة استقرار عمل الهيئات الحكومية العاملة في المنشآت العسكرية والصناعية ، ومرافق دعم الحياة التابعة للسلطات ، وتدمير أو تعطيل السكان ، والبنية التحتية للنقل ، وترهيب السكان ، بما في ذلك عن طريق حيازة أسلحة الدمار الشامل ، أو المشعة أو المواد السامة والخطرة كيميائياً وبيولوجياً ، وارتكاب أعمال الإرهاب النووي ، وانتهاك أمن واستقرار عمل البنية التحتية الحيوية للمعلومات في الاتحاد الروسي، أنشطة الجماعات العامة الراديكالية والجماعات التي تستخدم المنظمات غير الحكومية القومية والدينية المتطرفة الدولية ، والأيديولوجية المالية والاقتصادية ، والهياكل الأجنبية ، وكذلك الأفراد ، بهدف زعزعة وحدة زعزعة الاستقرار الإقليمي للوضع السياسي والاجتماعي الداخلي في البلاد ، بما في ذلك التحريض على «الثورات الملونة» ، وتدمير القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية، كذلك أنشطة

المنظمات والجماعات الإجرامية، المتعلقة بالتداول غير المشروع للأسلحة والذخائر المخدرة غير المشروعة وهجرة المتفجرات والاتجار بالبشر، الأنشطة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر ودعاية الآيديولوجية الفاشية والتطرف والإرهاب وإلحاق الضرر بالعالم المدني والاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع، كذلك استخدام الوسائل والمؤثرات العقلية، وتنظيم الانفصالية ، والتعديات الإجرامية الموجهة ضد الأشخاص ، والممتلكات ، والأمن الاقتصادي للدولة، والسلطة والشعب والفساد، والكوارث الطبيعية والحوادث والكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ العالمي ، وتدهور الحالة الفنية لمرافق البنية التحتية ووقوع الحرائق.

44. تتمثل التوجهات الرئيسية لضمان أمن الدولة والأمن العام في تعزيز دور الدولة كضامن للأمن الشخصي وحقوق الملكية ، وملاحقة الجريمة (بما في ذلك في مجال المعلومات) ، والفساد ، والإرهاب والتطرف ، وانتشار المخدرات ومكافحة هذه الظواهر ، وتطوير التفاعل بين الهيئات لضمان أمن الدولة والمجتمع ، وزيادة ثقة المواطنين في أنظمة إنفاذ القانون والأنظمة القضائية في الاتحاد الروسي ، وفعالية حماية التنظيم القانوني لحماية القانون والنظام مع الحقوق المدنية والمصالح المشروعة للمواطنين الروس في الخارج ، وتوسيع دور الدولة والأمن العام.

45. يتم ضمان أمن الدولة والأمن العام من خلال زيادة كفاءة التعاون الدولي ومن خلال وكالات إنفاذ القانون للخدمات الخاصة ، وهيئات الرقابة الحكومية (الإشراف على نظام الدولة لمنع الجريمة، أولاً وقبل كل شيء ، منع وقوع جريمة واحدة أخرى بين القاصرين ، (بما في ذلك مراقبة وتقييم فعالية ممارسة إنفاذ القانون) ،كذلك

القيام بتطوير يهدف إلى الحد من مستوى تجريم الاستخدام العام للتدابير الخاصة.

46. ويولى اهتمام خاص لاستئصال الأسباب والظروف التي يعتبرها الاتحاد الروسي تؤدي إلى الفساد وعقبة أمام التنمية المستدامة لتنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية.

تحقيقا لهذه الغاية ، يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطط مكافحة الفساد في المناخ الوطني ، وجرائم الفساد، كما يجري تحسين ممارسة إنفاذ القانون في هذا المجال

47. من أجل ضمان الدولة والجمهور للأمن: يجري تحسين أنشطة السلطات الفيدرالية ، وتحسين هيكل وهيئات السلطة التنفيذية ، ويجري تطوير نظام لتحديد ومنع الأنشطة الاستخبارية المدمرة الأخرى للخدمات الخاصة والمنظمات التابعة للدول الأجنبية التي تُضِرّ بالمصالح الوطنية ، وتدفع نحو مظاهر القومية ، والانفصالية، وأشكال أخرى من التطرف ، والأعمال الإرهابية المنظمة ، والتطرف الديني ، والجريمة والتعّديات الجنائية الأخرى على النظام الدستوري للاتحاد الروسي ، والحقوق والحريات الإنسانية والمدنية ، وممتلكات الدولة والممتلكات الخاصة ، والنظام العام والسلامة العامة ؛ والحيادية ، كما يتم إنشاء آليات لمنع النزاعات ، والتصدي لمشاركة المواطنين الروس في الجماعات الإجرامية والإرهابية في الخارج ؛ ودعم الأنشطة الاجتماعية والمتعددة الأعراق ، وتعزيز نظام العمل الآمن ، ومكافحة الإرهاب الممارس من قِبَل الشركات الصناعية العسكرية ، والنووية ، ورفع مستوى حماية المواد الكيميائية ، والوقود والطاقة، وكائنات دعم مجتمعات دعم الحياة، والبنية التحتية للنقل، وغيرها من الأشياء الحرجة والحتمية. كما يتم تحسين نظام المعلومات،

ومواجهة اكتشاف 3□□ وتحليل التهديدات بالتدابير اللازمة لزيادة أمن المواطنين والمجتمع من تأثير المعلومات المُدَمِّرة من جانب المنظمات المتطرفة والإرهابية، والعروض الخاصة والدعاية الأجنبية، وتنفيذ التنمية المتكاملة لوكالات إنفاذ القانون والخدمات الخاصة.

48. إن ضمان الأمن القومي في الفضاء الحدي يتم نشره على حدود الدولة الروسية لاتحاد الزيادة متعددة الوظائف في كفاءة المجمعات والنظم الحدودية ذات التكنولوجيا الفائقة للحدود، وأنشطة، وتحسين التفاعل بين الإدارات.

49. ضمان الأمن القومي في مجال المعدات التكنولوجية وتقنيات الإنتاج في المرافق التي يحتمل أن تكون خطرة ومرافق دعم الحياة للسكان ، وتطوير نظام لرصد حالات الطوارئ والتنبؤ بها ، وإدخال وسائل حديثة لإعلام السكان وتنبيههم ، والحفاظ على المعدات التقنية الحديثة واستعداد قوات الإطفاء والإنقاذ على المستوى التقني المناسب ، وتطوير نظام لاتخاذ التدابير الوقائية للحد من مخاطر الطوارئ والحرائق، وتنفيذ التدابير الوقائية ، وكذلك من خلال تكوين ثقافة سلامة الحياة على أساس تحسين أداء المواطنين المسؤولين عن المجتمع.

سادساً: تحسين نوعية حياة المواطنين الروس

50. يتمثل الأمن الاستراتيجي في مجال تحسين نوعية الحياة للأهداف الروسية المتمثلة في ضمان تلبية المواطنين الوطنيين للاحتياجات المادية والاجتماعية والروحية وفي تنمية القدرات البشرية للمواطنين والحد من مستوى عدم المساواة الاجتماعية والتفاوت في الملكية للسكان ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نمو دخلهم.

51. إن التهديدات التي تتعرض لها نوعية حياة المواطنين الروس

هـي ديناميـات غيـر مواتيـة للتنميـة الاقتصاديـة ، كالتأخـر في التطـور التكنولوجـي ، وفـرض تدابيـر تقييديـة ضـد الاتحـاد الروسـي ، واختـلاس مخصصـات الميزانيـة ، وزيـادة التمايـز بيـن السـكان حسـب مسـتوى الدخـل، وانخفـاض جـودة السـلع والخدمـات الاقتصاديـة الاسـتهلاكية المقدمـة للسـكان.

52. إن تحسـين نوعيـة حيـاة المواطنيـن مكفـول بضمـان الأمـن الغذائـي، وزيـادة توافـر السـكن المريـح ، والسـلع والخدمات عاليـة الجـودة والمأمّنة، والتعليـم الحديـث والرعايـة الصحيـة ، والمرافـق الرياضية ، وإيجـاد وظائف عاليـة الكفـاءة ، فضـلاً عـن الظـروف المواتيـة لزيـادة الحـراك الاجتماعـي، ونوعيــة العمــل ، والقــدرة على دفــع المســتحقات ، ودعــم العمالــة المهمـة اجتماعيـا ، وضمـان توافـر تنـوع في مكونـات المجتمـع ، والبنيـة التحتيـة للنقـل الهندسـي للأشـخاص ذوي الإعاقـة وغيرهـم مـن الفئـات السـكانية التـي تعانـي مـن إعاقـة في الحركـة ، الذيـن يسـتحقون توفيـر معـاش تقاعـدي.

53. للتصـدي للأخطـار التـي تهـدد حيـاة المواطنيـن السـلطات العامـة وهيئــات الحكــم الذاتــي المحليــة ، بالتعــاون مــع مؤسســات المجتمــع المدنـي: تعمـل علـى تحسـين حمايـة حقوق الإنسـان والحريـات من خلال تطويـر التشـريعات والنظـم القضائيـة وأنظمـة إنفـاذ القانـون المسـاهمة في نمـو مسـتوى الدخـل ،وكذلـك تطويـر نظـام التقاعـد ، ودعـم فئـات معينـة مـن المواطنيـن ، وتحسـين نظـام الخدمـة الاجتماعيـة ؛ وتقديـم الدعـم للتوظيـف مـع مراعـاة عـدد العمـال وتحسـين نظـام الحمايـة مـن البطالـة وتهيئـة الظـروف لنشـاط العمل للأشـخاص ذوي القـدرات البدنية المحـدودة؛ وتهيئـة الظـروف لتحفيـز معـدل المواليـد ، وتقليـل معـدل الوفيــات بيــن الســكان ، والحفــاظ على نمــط حيــاة صحــي ، وتطويــر

الرياضات الجماعية للأطفال والشباب ، وتنظيم الترويج لنمط حياة صحي ؛ إضافة لتحسين وتطوير المساكن و النقل والبنية التحتية المجتمعية ؛ في حالات الطوارئ ، يتم اتخاذ تدابير لحماية السكان من الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان ، وكذلك للحد من مخاطر حدوثها على أراضي الاتحاد الروسي، إضافة لضمان تطوير البنية التحتية للمعلومات ، وتوافر المعلومات حول مختلف قضايا الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والروحية للمجتمع ، والمساواة في الوصول إلى الخدمات العامة في جميع أنحاء أراضي الاتحاد الروسي ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ كذلك استخدام جيد لمخصصات الميزانية للشراكة من أجل تحسين نوعية حياة المواطنين.

54- يتم ضمان الأمن الغذائي من خلال:

تحقيق روسيا الاستقلال الغذائي للاتحاد ؛ تسريع تطوير وتحديث المجمعات الصناعية الزراعية والسمكية والبنية التحتية للسوق المحلية ؛ صناعة الأغذية لتحسين كفاءة دعم الدولة للمُنتِجين الزراعيين وتوسيع وصولهم إلى أسواق المنتجات ؛ تطوير التربية والاختيار وإنتاج البذور (تربية الأسماك) ، وتكوين الاستزراع المائي من الأموال الاتحادية لبذور النباتات الزراعية (بما في ذلك صناديق التأمين للبذور) ، وتطوير إنتاج الأعلاف المركبة ، والفيتامينات البروتينية ، والإضافات المعدنية الكافية ، والخلطات ، والمستحضرات البيطرية (تربية الحيوانات) ؛ تحسين خصوبة التربة ومنع النضوب وتقليص الأراضي الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة ؛ منع التداول غير المنضبط للكائنات المعدلة المعدة للإطلاق في البيئة ، والمنتجات التي يتم الحصول عليها باستخدام هذه الكائنات أو التي تحتوي

عليها ؛ تحسين نظام الهندسة الوراثية للتنظيم الفني والإشراف على الصحة النباتية والرقابة في مجال توفير الصحة والسلامة الغذائية لصحة الإنسان ؛ تدريب العلماء والمتخصصين المؤهلين تأهيلا عاليا في مجال الزراعة.

سابعاً: النمو الاقتصادي

55- الأمن الاستراتيجي هو تنمية اقتصاد البلد ، وضمان أهداف الأمن الاقتصادي الوطني وتهيئة الظروف للتطور الشخصي ، وانتقال الاقتصاد إلى مستوى جديد من التطور التكنولوجي ، وانضمام روسيا إلى عدد من البلدان الرائدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، ومقاومة التأثير المحلي والتأثير بنجاح ضد التهديدات الخارجية.

56 - تتمثل التهديدات الرئيسية للمجال الاستراتيجي الوطني لأمن الاقتصاد في انخفاض قدرته التنافسية ، والحفاظ على نموذج تنمية الصادرات والمواد الخام ، والاعتماد الكبير على البيئة الاقتصادية الخارجية ، والتأخر في تطوير وتنفيذ التكنولوجيات الواعدة ، وهشاشة النظام المالي الوطني لأعمال المضاربة لرأس المال الأجنبي من غير المقيمين ، وضعف الهياكل الأساسية للمعلومات ، واختلال التوازن في تسجيل حقوق الملكية فيما يتعلق بجزء كبير من المنظمات في الولايات القضائية الأجنبية ، وتدهور الدولة ونظام الميزانية الوطنية، ونضوب قاعدة الموارد ، والحد من استخراج احتياطيات المعادن المهمة استراتيجيًا ، والنقص التدريجي في العمالة ، والحفاظ على حصة كبيرة من اقتصاد الظل ، وظروف الفساد وتجريم العلاقات الاقتصادية والمالية ، والتنمية غير القانونية للمناطق ، وانخفاض استقرار نظام الهجرة الوطني ، والاستيطان غير المتكافئ.

57 – إن التدابير الاقتصادية التقييدية ، والأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، وزيادة المنافسة غير المشروعة ، والاستخدام غير المشروع للوسائل القانونية ، وانتهاك استقرار الحرارة وإمدادات الطاقة للكيانات الوطنية ، سيكون لها أيضا تأثير سلبي على الأمن الاقتصادي ضد الاتحاد الروسي في المستقبل ، كما ستؤثر كعجز في الاقتصاد والموارد المعدنية والمياه والموارد البيولوجية.

58– ويتم ضمان الأمن الاقتصادي من خلال تطوير القاعدة الصناعية والتكنولوجية ونظام الابتكار الوطني ، وتحديث وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني ذات الأولوية ، وزيادة جاذبية الاستثمار في الاتحاد الروسي ، وتحسين مناخ الأعمال التجارية ، وخلق بيئة أعمال مواتية. إن أهم عوامل ضمان الأمن الاقتصادي هي كفاءة التنظيم الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، وزيادة الدولة في إنتاجية العمل ، وتطوير مصادر موارد جديدة ، واستقرار سير النظام المالي وتطويره ، وزيادة أمنه ، وتنظيم العملة ، والسيطرة ، وتكديس الاحتياطيات المالية ، والحفاظ على الاستقرار المالي ، وتوازن نظام الميزانية ، وتحسين العلاقات بين الميزانيات، والتغلب على تدفق رأس المال والمتخصصين المؤهلين ، وزيادة حجم المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات ، والحد من التضخم. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تدابير فعالة لمكافحة الفساد ، واقتصاد الظل والإجرام ، وكذلك اقتصاد الدولة ، وكذلك الشركات المصنعة والعسكرية وحماية الشركات الروسية العاملة في مجال الغذاء والأمن وطاقة المعلومات

59. لضمان الأمن الاقتصادي ، تهدف الجهود الرئيسية إلى القضاء على الاختلالات في التنمية الإقليمية ، وتطوير سوق العمل ، والنقل ، والمعلومات ، والبنى التحتية الاجتماعية والتعليمية ، وتشكيل

جغرافيا جديدة للنمو الاقتصادي ، وقطاعات جديدة للاقتصاد ، ومراكز الصناعة ، والعلوم والتعليم ، وتفعيل الأساسيات. والبحوث التطبيقية ، والاقتصاد ، والجودة العامة ، والتحسين المهني للتعليم العالي ، وتحسين الاستثمار الوطني والمؤسسات المالية ، وتحفيز هجرة الإنتاج من البلدان الأخرى إلى روسيا.

60. يتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية لضمان الأمن القومي في مجال الاقتصاد على المدى الطويل في زيادة مستوى أمن الطاقة ، الذي يشمل التوفير المستدام للطلب المحلي لشركات الطاقة ذات الجودة القياسية ، وزيادة كفاءة الطاقة لتوفير الطاقة ، والقدرة التنافسية لمنتجي شركات الطاقة المحلية لموارد الطاقة ، ومنع النقص في الوقود وموارد الطاقة ، وإنشاء احتياطيات الوقود الاستراتيجية، والقدرات الاحتياطية ، وإنتاج المعدات المكونة لها، والتشغيل المستقر لأنظمة إمداد الطاقة والحرارة.

61. تتمثل الظروف الضرورية لضمان أمن الطاقة في تحسين كفاءة إدارة الدولة لمجمع الوقود والطاقة ، والموثوقية والإمداد المستمر لموارد الطاقة للمستهلكين ، مما يضمن السيادة التكنولوجية للبلد في قطاع الطاقة العالمي. التقنيات الموفرة للطاقة ، وزيادة درجة معالجة موردي الطاقة الروس في الأسواق الخارجية والسوق الروسية ، وإدخال موارد طاقة واعدة ، ومنع التمييز ضد شركات التعدين عند تطوير حقول الهيدروكربونات خارج الاتحاد الروسي ، ومواجهة محاولات عدد من الدول لتنظيم أسواق الطاقة على أساس المنفعة السياسية وليس الاقتصادية ، وتطوير تقنيات واعدة لتوفير الطاقة وتبادلها الدولي.

62. في مجال مكافحة الأمن ، تقوم السلطات العامة وهيئات الحكم الذاتي المحلية ، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ، بتنفيذ أهداف الدولة الاجتماعية - الاقتصادية المتمثلة في مكافحة التهديدات للسياسة الاقتصادية والتي تنص على:

ضمان استقرار حالة الاقتصاد الكلي ، وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي التي تتجاوز المؤشرات المماثلة للبلدان المتقدمة ، ودعم القطاع الحقيقي للاقتصاد، فعالية جودة الدولة، تحسين إدارة الاقتصاد ، وخفض التكاليف ونفقات الميزانية غير الفعالة ، ومكافحة سوء استخدام الأموال العامة ، والفساد ، وزيادة كفاءة إدارة الأصول المملوكة للدولة، تعزيز النظام المالي ، وضمان سيادته ، واستقرار سعر صرف الروبل ، وتحسين ضوابط الصرف الأجنبي ، والتضخم ، وتنظيم البنية التحتية الوطنية للأسواق المالية ، والحد من تطور معدلات التخفيض ، وزيادة مستوى الاستثمار المباشر ، وإمكانية الوصول إلى الإقراض من خلال الأموال طويلة الأجل ، وجذب المدخرات ، وإلغاء خصخصة الاقتصاد، والعائد الداخلي لرأس المال الروسي وتقليص صادراته إلى الخارج؛ وضمان التوازن في نظام الميزانية المشتركة ؛ وتحسين العلاقات بين الاتحاد الروسي ؛ وتحسين الجاذبية الروسية لظروف نشاط ريادة الأعمال ، وتطوير المنافسة ، وتطوير مناهج جديدة للنشاط.وزيادة الولاية القضائية (الإشراف) ، وضمان استقرار النظم الضريبية والقانونية ، وضمان حماية حقوق الملكية الخاصة وتنفيذ العقود ؛ وزيادة رقابة الدولة ، وتنفيذ الاستبدال الرشيد للواردات ، والحد من الإنتاج الصناعي الحرج ، والتنمية المتسارعة لمجمع الصناعات الزراعية والصناعات الدوائية ؛ وتطوير صناعات جديدة عالية التقنية، وتعزيز مكانة الاعتماد على التقنيات الأجنبية في مجال استكشاف

الفضاء ، والطاقة النووية ، وعودة الريادة في القطاعات الصناعية التقليدية (الهندسة الثقيلة ، وصناعة الطائرات والأدوات) ، واستعادة الصناعات الإلكترونية والخفيفة ، وبناء السفن وبناء الأدوات الآلية ، وكذلك نظام التقييم الإحصائي ورفع مستوى الحالة التكنولوجية لقطاعات الاقتصاد ؛ وتطوير المجمع الصناعي العسكري كمحرك لتحديث الإنتاج الصناعي ، وتحديث القاعدة الإنتاجية لمنظمات المجمع الصناعي العسكري على أساس تكنولوجي جديد ، وتحسين إمكانات أفرادها وإطلاق منتجات البلاد المطلوبة كغرض مدني ؛ وزيادة احتياطيات الموارد المعدنية ، وإنشاء موارد استراتيجية ، وتعبئة احتياجات الاتحاد الروسي والاحتياجات الكافية لاقتصاد مضمون للبلد على المدى الطويل ؛ وتشكيل مساحة نقل واحدة على أساس بنية تحتية متوازنة للنقل والاتصال بالاتحاد الروسي ، وإنشاء ممرات نقل ومراكز للنقل متعدد الوسائط واللوجستيات ، وزيادة حجم وتحسين نوعية بناء الطرق ؛ والنمو الفعال لمستوى التطور المتقدم للنقل؛ والتوسع في استخدام أدوات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لحل المشاكل الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية ، واستكمال تشكيل النقل الأساسي والطاقة والمعلومات والبنى التحتية العسكرية، لا سيما في القطب الشمالي وشرق سيبيريا والشرق الأقصى ، وتطوير طريق البحر الشمالي ، بايكال-أمور والسكك الحديدية العابرة لسيبيريا ؛ وتحفيز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع من خلال تقليل التكاليف المرتبطة ببدء نشاط ريادي ، ودعمه في مرحلة التكوين عن طريق تقليل الضرائب، وإنشاء حاضنات أعمال ، ومجمعات صناعية ، ومجمعات تكنولوجية، وخلق طلب على منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتسهيل الوصول إلى

المشتريات من قبل الشركات المملوكة للدولة ، والمشاركة في تنفيذ المشاريع الكبيرة ؛ بتقليل العمالة غير الرسمية وإضفاء الشرعية على علاقات العمل ، وزيادة الاستثمار ، وتنمية رأس المال البشري ؛ وضمان توازن مصالح السكان الأصليين مع العمال المهاجرين ، بما في ذلك المواطنون الأجانب ، مع مراعاة اختلافاتهم العرقية واللغوية والثقافية والطائفية ، وتحسين تسجيل الهجرة ، والتوزيع الإقليمي المبرر للعمال المهاجرين على أساس احتياجات المناطق في موارد العمل ؛ وتطوير الاتصالات التجارية الدولية ، وجذب الاستثمارات والتقنيات الأجنبية ، وتنفيذ المشاريع المشتركة ، وتوسيع أسواق البيع للمنتجات الروسية ، ومواجهة محاولات الدول الأجنبية لتنظيم الأسواق العالمية على أساس مصالحها السياسية والاقتصادية.

63. يساهم تحسين الإدارة العامة على أساس وثائق التخطيط الاستراتيجي للاتحاد الروسي والكيانات المكونة للاتحاد الروسي والمناطق الكبرى في تعزيز الأمن الاقتصادي.

يتم ضمان الأمن القومي على المستوى الإقليمي من خلال كيانات متوازنة ومكوّنة للاتحاد الروسي ، وتوسيع وتعزيز الروابط الاقتصادية بينها.

64. تُكفل حالة الأمن القومي المستقرة على الصعيد الإقليمي من خلال تنمية روسية شاملة ومتوازنة ومنهجية للكيانات المكونة للاتحاد ، وتوسيع وتعزيز الروابط الاقتصادية بينها.

65. يتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية لضمان الأمن القومي على المستوى الإقليمي (على المدى المتوسط) في إنشاء آلية لتقليل مستوى التمايز الأقاليمي في تطوير الكيانات المكونة للاتحاد الروسي من خلال التنمية الإقليمية المتوازنة للبلد ، وإزالة القيود الاجتماعية

والاقتصادية للبنية التحتية ، والنقل ، والمستويات الهندسية ، وإدخال آلية لتنسيق وضع البنى التحتية الاجتماعية إضافة لتحسين لنظام التخطيط الإقليمي الاستراتيجي ، وضمان التنمية المتبادلة ، وتحسين نظام الاستيطان الوطني ونظام تنسيق التوزيع القطاعي والإقليمي للقوى المنتجة لأراضي الاتحاد الروسي في الاتحاد سيؤدي لضمان الأمن القومي على المستوى الإقليمي.

66. على المدى الطويل ، من المستحسن القضاء على التهديدات للأمن القومي المرتبطة بالتنمية غير المتناسبة للمناطق الروسية من خلال تحفيز التنمية الاقتصادية المستقلة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي وأمن تنظيم المشاريع ، وتحسين العلاقات بين الميزانيات ، وتوسيع عدد مراكز النمو الاقتصادي ، بما في ذلك مناطق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتقدمة. تعاونهم ، وزيادة النشاط الاستثماري ، وتعزيز الميزانية.

ثامناً: العلوم والتكنولوجيا والتعليم

67. تتمثل الأهداف الاستراتيجية لضمان الأمن القومي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم فيما يلي:

- تطوير نظام المشاريع العلمية والمنظمات العلمية التقنية القادرة على ضمان تحديث الإقتصاد الوطني وتحقيق المزايا التنافسية للاتحاد الروسي والدفاع عن البلاد والدولة والمجتمع وكذلك تشكيل الأساس العلمي والتقني للمستقبل

-زيادة الحراك الاجتماعي وجودة التعليم العام والمهني والعالي وإمكانية الوصول إليه لجميع فئات المواطنين وكذلك تطوير البحوث العلمية التأسيسية

68. العوامل التي تؤثر سلباً على الأمن القومي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم هي:

- التخلف عن المنافسين في مجال تطوير التقنيات العالية والاعتماد على الواردات من المعدّات العلمية والإختبارية والأدوات والمكونات الإلكترونية والبرمجيات وأجهزة الحوسبة والمواد الاستراتيجية

-تهريب التكنولوجيا المحلية التنافسية إلى الخارج

-العقوبات أحادية الجانب الغير مبررة ضد المؤسسات العلمية والتعليمية الروسية

-التطوير غير الكافي للإطار التنظيمي والقانوني

-عدم فعالية نظام التحفيز في مجال الأنشطة العلمية والابتكارية والتقنيات الصناعية

-انخفاض مكانة مهنة التعليم والهندسة

-مستوى الحماية الاجتماعية للعاملين في مجال الهندسة التقنية والتدريس الأكاديمي والتربوي

-جودة التعليم العام والمهني والعالي

69. أحد الاتجاهات الرئيسية لضمان الامن القومي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم هو زيادة مستوى الامن التكنولوجي بما في ذلك المجال المعلوماتي لهذا السبب يتم تحسين سياسة الدولة تجاه الابتكار والصناعة وتحسين نظام العقود الفدرالية ونظام متطلبات الدولة لتجهيز العمال والمتخصصين المؤهلين تأهيلا عاليا.

-تطوير الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال العلوم والتكنولوجيا

-تهيئة الظروف المناسبة للتكامل بين العلوم والتعليم والصناعة

-يتم بحث النظم المؤدية إلى حل المهام الإستراتيجية المتعلقة

بأمـن الدولـة والمجتمـع
-التنمية المستدامة للبلاد
70. لحـل مشـاكل الامـن القومـي في مجال العلـوم والتكنولوجيا والتعليم من الضـروري :
- التطويـر الشـامل للإمكانيـات العلميـة واسـتعادة الـدورة العلميـة والانتاجيـة الكاملـة مـن البحـث العلمـي الاساسـي إلـى إدخـال انجـازات العلـوم التطبيقيـة بالإنتـاج وفقـاً لأولويـات التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والعلميـة والتكنولوجيـة للاتحـاد الروسـي
- تطويـر نظـام الابتـكار الوطنـي وتحفيـز ودعـم سـوق الابتـكارات والمُنتجـات العلميـة ذات القيمـة المضافـة العاليـة
-تشـكيل نظـام للبحـث العلمـي الاساسـي والتطبيقـي ودعـم الدولـة لـه لصالـح الدعـم التنظيمـي العلمـي لتنفيـذ الاولويـات الوطنيـة الاسـتراتيجية
-تطويـر تقنيـات عاليـة واعـدة في مجـال الهندسـة الوراثيـة والروبوتـات والجيولوجيـا والمعلومـات والاتصـالات والتقنيـات المعرفيـة وتكنولوجيـا النانـو وتكنولوجيـا المحـاكاة الحيويـة
-تطويـر التفاعـل بيـن المؤسسـات التعليميـة ومراكـز البحـث مـع المؤسسـات الصناعيـة ، وتوسـيع ممارسـة التمويـل المشـترك مـن قبـل الدولـة وكيانـات الأعمـال للبحـث العلمي الأساسـي طويـل الأجـل والبرامج ذات فتـرات التنفيـذ الطويلـة.
-تحسـين جـودة تدريـب العلمـاء والمهندسـين والمتخصصيـن التقنييـن القادريـن علـى حـل مشـاكل تحديـث الاقتصـاد الروسـي علـى أسـاس الابتـكارات التكنولوجيـة ، وضمـان تطويـر العلـم والتعليـم ، وتطويـر تقنيـات تنافسـية وعينـات مـن المنتجـات عاليـة التقنيـة ، وتنظيـم

انتاج التقنيات العالية

- تطوير نظام التعليم المهني من أجل تدريب العمال المهرة وفق أفضل المعايير العالمية والتقنيات المتقدمة

-خلق الظروف المناسبة للنشاط العلمي

- ضمان مكانة روسيا الرائدة في المجالات التعليمية الرئيسية كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والعلوم التقنية والعلوم الإنسانية والاجتماعية

-تطوير البحث متعدد التخصصات.

-تعزيز دور المدارس في تربية الناشئة على أنهم مواطنون روس أصحاب مسؤولية ، على أساس القيم التقليدية والروحية والأخلاقية الروسية والقيم الثقافية والتاريخية وكذلك في منع التطرف والأيديولوجية الراديكالية

-تحسين جودة تعليم اللغة الروسية ، والأدب ، والتاريخ الوطني ، والقيم العلمانية ، والأديان التقليدية

- تطوير نظام دعم الأطفال الموهوبين ، والتعليم الإضافي اللامدرسي، والإبداع الفني والتقني للأطفال ، وحلّ مشاكل الاكتظاظ في مؤسسات التعليم العام

- التنمية النشطة للعلاقات الدولية في مجال العلوم والتعليم ، وزيادة تصدير الخدمات التعليمية عالية الجودة ، في المقام الأول إلى الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ، وزيادة جاذبية التعليم باللغة الروسية في السوق العالمية للخدمات التعليمية.

تاسعاً: الرعاية الصحية

71. إن تطوير الرعاية الصحية وتعزيز صحة سكان الاتحاد الروسي هو أهم مجال لضمان الأمن القومي والذي يتم تنفيذه من قبل الدولة

بسياسة طويلة الأمد في مجال حماية صحة المواطنين.
- الأهداف الاستراتيجية لمثل هذه السياسة هي:
- زيادة متوسط العمر المتوقع ، وانخفاض مستوى الإعاقة والوفيات بين السكان ، وزيادة السكان
- زيادة توافر وجودة الرعاية الطبية
- تحسين نظام الرقابة على جودة وفعالية وسلامة الأدوية
- مراعاة حقوق المواطنين في مجال الحماية الصحية وتوفير الدولة للضمانات المتعلقة بهذه الحقوق

72. تتمثل التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي في مجال الصحة العامة في ظهور الأوبئة والجوائح ، والانتشار الواسع للأمراض مثل الأورام ، وأمراض القلب والأوعية الدموية ، والغدد الصماء ، والإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب ، والسل ، وإدمان المخدرات ، وإدمان الكحول ، وزيادة الإصابات والتسمم ، وإمكانية الوصول للأدوية النفسية والعصبية بطرق غير مشروعة

73. العوامل التي تؤثر سلبا على الأمن القومي في مجال الصحة العامة هي التقصير في تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة العامة من حيث ضمان توافر الرعاية الطبية وتنفيذ الضمانات لتوفيرها للسكان ، ونقص في نظام التأمين الصحي الحالي ، والتمويل غير الكافي للنظام الطبي عالي التقنية.
- الرعاية والمؤهلات المنخفضة للعاملين في المجال الطبي ، والإطار القانوني والتنظيمي غير المكتمل في هذا المجال

74. تتمثل سياسة الدولة في مجال صحة المواطنين في :
الوقاية من الأمراض ، ومنع نمو الأمراض التي تشكل خطراً على الآخرين ، وزيادة توافر الرعاية الطبية للسكان ، وتحسين كفاءة وجودة

الخدمات الطبية ، وتقليل مستوى الإعاقة ، وتطوير وإدخال تقنيات طبية وأدوية جديدة.

- لتنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال ، من الضروري صياغة استراتيجية طويلة الأجل لتطوير نظام حماية صحة المواطنين، وتحسين الأسس التنظيمية للرعاية الصحية وإدارتها ، وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات في مجال حماية صحة أعضاء الهيئات الحكومية الفيدرالية ، والهيئات الحكومية للكيانات المكونة للاتحاد الروسي ، والحكومات المحلية ، لتحديد إجراءات التفاعل بين السلطات الصحية ، وكذلك إنشاء مراكز طبية علمية وعملية وطنية للوقاية من الأمراض التي تصيب المجتمع وعلاجها

75. لمواجهة التهديدات في مجال حماية صحة المواطنين ، تعمل سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي ، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ، على:

-تنفيذ ضمانات الدولة لتوفير الرعاية الطبية المجانية للمواطنين ، وزيادة الاستقرار المالي لنظام التأمين الصحي الإلزامي

- تحسين كفاءة التنظيم القانوني في مجال ترخيص الخدمات الطبية ، ومراقبة جودة عمل المنظمات الطبية ، وإدخال معايير موحّدة لتقييم عمل المؤسسات الطبية والوقائية على مستوى الكيانات المكونة للاتحاد الروسي

- تطوير الطب الوقائي والرعاية الصحية الأولية ، وإدخال أشكال تنظيمية جديدة للرعاية الطبية ، بما في ذلك في المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها ؛

-تحسين كفاءة تقديم الخدمات المتخصصة ، بما في ذلك الرعاية الطبية عالية التقنية ، والإسعاف ، والرعاية الطبية الطارئة المتخصصة،

وتحسين تنظيم الإجلاء الطبي

-تطوير خدمات حماية الأمومة والطفولة

- تطوير الرعاية التلطيفية ، بما في ذلك الرعاية التلطيفية للأطفال

- تطوير وتنفيذ طرق مبتكرة للتشخيص والوقاية والعلاج ، وكذلك إنشاء أسس الطب الشخصي

- الإسراع في تطوير البحث العلمي الأساسي والتطبيقي لصالح الصحة العامة ، وكذلك تنفيذ نتائجها ؛ إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ؛ -تحسين كفاءة تقديم الخدمات المتخصصة ، بما في ذلك الرعاية الطبية عالية التقنية ، والإسعاف ، والرعاية الطبية الطارئة المتخصصة ، وتحسين تنظيم الإجلاء الطبي

-تطوير خدمات حماية الأمومة والطفولة

- تطوير وتنفيذ طرق مبتكرة للتشخيص والوقاية والعلاج ، وكذلك إنشاء أسس الطب الشخصي

- الإسراع في تطوير البحث العلمي الأساسي والتطبيقي لصالح الصحة العامة ، وكذلك تنفيذ نتائجها ؛ إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ؛

-تحسين كفاءة تقديم الخدمات المتخصصة ، بما في ذلك الرعاية الطبية عالية التقنية ، والإسعاف ، والرعاية الطبية الطارئة المتخصصة، وتحسين تنظيم الإجلاء الطبي

-تطوير خدمات حماية الأمومة والطفولة

- تطوير الرعاية التلطيفية ، بما في ذلك الرعاية التلطيفية للأطفال

-إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة

- تهيئة الظروف لتطوير صناعة الأدوية ، والتخلص من الاعتماد على المواد الخام والتكنولوجية من الموردين الأجانب ، فضلاً عن توافر

الأدوية عالية الجودة والفعالة والآمنة

- تطوير نظام لرصد الوضع البيولوجي على أراضي الاتحاد الروسي

-تطوير إعادة التأهيل الطبي للسكان وتحسين نظام العلاج في المصحّات ، بما في ذلك للأطفال

- تدريب المتخصصين في مجال حماية الصحة العامة بأعداد كافية، وتحسين جودة هذا التدريب ، وكذلك إنشاء نظام للتعليم الطبي المستمر

-إحياء التقاليد التي تحث على التراحم

-زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع في مجال حماية الصحة العامة

- زيادة القدرة التنافسية للرعاية الصحية الروسية في السوق العالمية.

عاشراً: الثقافة

76. الأهداف الاستراتيجية لضمان الأمن القومي في مجال الثقافة هي:

- الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية الروسية وتعزيزها كأساس للمجتمع الروسي ، وتربية الأطفال والشباب على روح المواطنة

-الحفاظ على الهوية الروسية لشعوب الاتحاد الروسي وتطويرها

-الحفاظ على مساحة ثقافية موحدة للبلد

-زيادة دور روسيا في الفضاء الإنساني والثقافي العالمي

77. أساس الهوية الروسية لشعوب الاتحاد الروسي هو النظام السائد تاريخياً للقيم الروحية والأخلاقية والثقافية المشتركة ، فضلاً عن الثقافات المميزة لشعب الاتحاد الروسي المتعدد الجنسيات كجزء لا يتجزأ من الثقافة الروسية

78. تشتمل القيم الروحية والتقاليد الروسية على :
عُلوّ القيم الروحية على المادية ، وحماية الحياة البشرية ، وحقوق الإنسان والحريات ، والأسرة ، والعمل الإبداعي ، وخدمة الوطن ، وقيم الأخلاق والأخلاق ، والإنسانية ، والرحمة ، والعدالة ، والمساعدة المتبادلة ، والجماعية ، والوحدة التاريخية لشعوب روسيا ، والاستمرارية التاريخية لوطننا الأم

79. إن التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي في مجال الثقافة تتمثل في:
تآكل القيم الروحية والتقاليد الروسية وإضعاف وحدة الشعب متعدد الجنسيات في الاتحاد الروسي من خلال الإنتشار الثقافي والإعلامي الخارجي (بما في ذلك نشر منتجات الثقافة الجماهيرية منخفضة الجودة) ، والدعاية المحرّضة على العنف والتعصب العنصري والقومي والديني.
- بالإضافة إلى انخفاض دور اللغة الروسية في العالم ، وجودة تدريسها في روسيا والخارج ، ومحاولات تزوير التاريخ الروسي والعالمي، والتعديات غير القانونية على المتعلقات الثقافية

80. من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في ضمان الأمن القومي في مجال الثقافة ، يجري تطبيق السياسة الثقافية للدولة والسياسة الوطنية للدولة ، بهدف تعزيز وزيادة القيم الروحية والتقاليد الأخلاقية الروسية ، وضمان التسامح القومي والديني والعرقي ، وتعزيز الاحترام المتبادل لشعوب الاتحاد الروسي.
- فضلا عن تطوير العلاقات الثقافية بين الأعراق والأقاليم.
- يجري تعزيز تنسيق أنشطة الهيئات التنفيذية مع الهيئات الأكاديمية العلمية بشأن تطبيق السياسة الثقافية للدولة.

81. إن الأمر الذي يعتبر ذو أهمية بالغة لتعزيز الأمن القومي في المجال الثقافي هو تنفيذ سياسة الدولة في تطبيق وظائف ومجالات اللغة الروسية على أنها هي :

-اللغة الرسمية في الاتحاد الروسي

-وسيلة لضمان وحدة البلاد والتواصل بين أعراق وشعوب الاتحاد الروسي ، وأساس لتطوير عمليات التكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي ووسيلة لتلبية الاحتياجات اللغوية والثقافية للمواطنين في الخارج.

-تنفّذ روسيا برامج لدعم دراسة اللغة والثقافة الروسية في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لتسريع عمليات التكامل الأوراسي

82. إن تعزيز الأمن القومي في مجال الثقافة يتيسر من خلال ما يلي:

- الاعتراف بالدور الأساسي للثقافة في الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والثقافية الروسية وتعزيزها ، وتعزيز وحدة الشعب متعدد الجنسيات في الاتحاد الروسي

-ضمان السيادة الثقافية للاتحاد الروسي من خلال اتخاذ تدابير لحماية المجتمع الروسي من التوسع الإيديولوجي والقيم الخارجية والمعلومات المُدَمِّرة والتأثير النفسي ، وممارسة الرقابة في مجال المعلومات ومنع انتشار المحتوى المتطرف والدعاية للعنف والتعصب العنصري والديني والعرقي

- إنشاء نظام للتربية الروحية والأخلاقية والوطنية للمواطنين، وإدخال مبادئ التنمية الروحية والأخلاقية في نظام التعليم ، وتوسيع الأنشطة الثقافية والتعليمية

-تحسين القاعدة المادية والتقنية للمنظمات الثقافية ، وتهيئة

الظـروف لتنظيـم أوقـات الفـراغ ، وتحفيـز التنميـة الإبداعيـة والتربيـة الفنيـة للمواطنيـن

- تنمية السياحة الثقافية والتعليمية المحلية

- وضـع قانـون رسـمي للدولـة يسـاعد على إنتـاج المـواد السـينمائية والمطبوعـة والبرامـج التلفزيونيـة والإذاعيـة ومصـادر الإنترنـت

-تعزيـز سـيطرة الدولـة على ممتلكات التـراث الثقافي (المعالـم التاريخية والثقافيـة) ، وزيـادة المسـؤولية في الحفـاظ عليها واسـتخدامها وحماية الدولـة لها

-تحسـين نظـام تدريـب المتخصصيـن في مجـال التاريـخ والثقافـة ، وتحسـين ضمانهـم الاجتماعـي

- تطويـر بيئـة إنسـانية ومعلوماتيـة واتصـالات مشـتركة في أراضـي الـدول الأعضـاء في رابطـة الـدول المسـتقلة وفي المناطـق المجـاورة

-اسـتخدام الإمكانـات الثقافيـة لروسـيا لصالـح التعـاون الدولـي متعـدد الأطـراف

أحدى عشر: النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية

83. تتمثـل الأهـداف الاسـتراتيجية لضمـان السـلامة البيئيـة والاسـتخدام الرشـيد للمـوارد الطبيعيـة فيمـا يلـي:

-الحفـاظ على النظـم البيئيـة وترميمهـا ، وضمـان جـودة البيئـة اللازمـة لحيـاة الإنسـان والتنميـة المسـتدامة للاقتصـاد

-القضـاء على الأضـرار البيئيـة الناجمـة عـن الأنشـطة الاقتصاديـة في سـياق زيـادة النشـاط الاقتصادي والتـي تـؤدي إلـى تغيـر المنـاخ العالمـي

84. تتأثـر حالـة السـلامة البيئيـة تأثـرا سـلبيا باسـتنفاد المـوارد المعدنية والمائيـة والبيولوجيـة ، وكذلـك نتيجـة الاسـتخدام غيـر الفعـال و «الجشـع» للمـوارد الطبيعيـة ، وهيمنـة الصناعـات الاسـتخراجية وجـود

مناطق غير مواتية من الناحية البيئية تتميز بدرجة عالية من التلوث وتدهور المجمعات الطبيعية.

-تتفاقم المشاكل البيئية بسبب وجود عدد كبير من الصناعات الخطرة بيئيًا ، ونقص القدرة على معالجة الانبعاثات الجوية ، ومياه الصرف الصناعي والبلدي ، و النفايات الصلبة واستهلاكها ، والتخلص منها وإعادة تدويرها وكذلك تلوث البيئة المحيطة

- التلوث الناتج عن نقل المواد المشعة عبر الحدود

-والمواد السامة و الأمراض المعدية من أراضي الدول الأخرى

-يزداد تأثير هذه العوامل من خلال عدم كفاءة الدولة في السيطرة على الحالة البيئة وعدم الامتثال للمعايير البيئية من قبل الكيانات الاقتصادية ، فضلاً عن المستوى المنخفض للتعليم البيئي والثقافة البيئية للسكان

85. يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسلامة البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من خلال تشكيل وتنفيذ سياسة حكومية طويلة الأجل تهدف إلى حماية وإعادة إنتاج الإمكانات الطبيعية والبيئية للاتحاد الروسي ، وزيادة مستوى التثقيف البيئي والثقافة البيئية للمواطنين

86. من أجل مواجهة التهديدات في مجال السلامة البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، تتخذ سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني تدابير تهدف إلى:

-تحفيز إدخال التقنيات المبتكرة وتطوير الصناعات الصديقة للبيئة

-تطوير صناعة إعادة تدوير نفايات الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك

-إنشاء مدافن تفي بالمعايير البيئية الحديثة لمعالجة النفايات

الصلبة الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك

- بناء وتحديث مرافق المعالجة ، وكذلك إدخال تقنيات للحد من انبعاثات المواد الضارة ومياه الصرف

-زيادة الإمكانات الفنية والمعدات للقوات المشاركة في منع وإزالة الآثار البيئية السلبية للكوارث البيئية وحالات الطوارئ الأخرى

- القضاء على الآثار الضارة للتأثيرات البشرية على البيئة ، وكذلك على إعادة تأهيل الأراضي ومناطق المياه الملوثة نتيجة لهذا التأثير، بما في ذلك تأثيرات الأنشطة العسكرية

- تقليل الأضرار التي تلحق بالبيئة أثناء التنقيب عن المعادن واستخراجها ، واستصلاح الأراضي

-تطوير نظام للرقابة والإشراف البيئي، ومراقبة الدولة للبيئة والنباتات والحيوانات وموارد الأرض ، لرصد الإشعاع والنفايات الخطرة كيميائياً وبيولوجياً ، وضمان الامتثال للمعايير الصحية فيما يتعلق بمياه الشرب والهواء والتربة.

- رفع متطلبات المعايير البيئية وإنشاء نظام للصناديق البيئية

-تطوير نظام للمناطق الطبيعية المحمية بشكل خاص ، بما في ذلك المناطق البحرية ، والحفاظ على الأنواع النباتية والحيوانية النادرة والمهددة بالانقراض ، والمناظر الطبيعية الفريدة

- تطوير التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، بما في ذلك الحد من المخاطر البيئية في المناطق الحدودية للاتحاد الروسي

اثنـــى عشـــر: الاســـتقرار الاســـتراتيجي والشـــراكات الاســـتراتيجية العادلـــة

87. سياســة خارجيــة نشــطة للاتحــاد الروســي تهــدف إلــى إقامــة نظـام مسـتقر ومسـتدام للعلاقـات الدوليـة يقـوم على القانون الدولي ويسـتند إلـى مبـادئ المسـاواة والاحتـرام المتبـادل وعـدم التدخـل في الشـؤون الداخليـة للـدول والتعـاون المفيـد للطرفيـن والتسـوية السياسـية للأزمـة العالميـة والإقليميـة .

تعتبـر روسـيا الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن التابـع لهـا العنصـر المركـزي في نظـام العلاقـات الدوليـة.

88. يعمــل الاتحــاد الروســي على بنــاء تعــاون مــع شــركاء في دول البريكــس (البرازيـل ، روسـيا ، الهنـد ، الصيـن ، جنـوب إفريقيـا) ، ودول ▯▯▯ (روسـيا ، الهنـد ، الصيـن)، ومنظمـة شـنغهاي للتعـاون، ومنتـدى التعـاون الاقتصـادي لآسـيا والمحيــط الهــادئ، ومجموعــة العشــرين ومؤسســات دوليــة أخــرى.

89. إن تطويـر التعـاون الثنائـي والمتعـدد الأطـراف مـع الـدول الأعضـاء في رابطــة الــدول المســتقلة وجمهوريــة أبخازيــا وجمهوريــة أوســيتيا الجنوبيــة يعــد أحــد المجــالات الرئيســية للسياســة الخارجيــة للاتحــاد الروســي.

تعمـل روسـيا على تطويـر إمكانـات التكامـل والتنسـيق الإقليمـي في فضـاء الـدول الأعضـاء في رابطـة الـدول المسـتقلة في إطـار الرابطـة نفسـها، وكذلـك منظمـة معاهـدة الأمـن الجماعـي، والاتحـاد الاقتصـادي الأوروبــي الآســيوي، ودولــة الاتحــاد (روســيا وبيلاروســيا)، والــدول التــي لهـا تأثيـر على اسـتقرار الوضـع العـام في المناطـق المتاخمـة للـدول الأعضـاء في رابطـة الـدول المسـتقلة وجمهوريـة أبخازيـا وجمهوريـة أوسـيتيا الجنوبيـة.

90. يؤيد الاتحاد الروسي التطوير النوعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ، وتحويلها إلى منظمة دولية عالمية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية ذات الطابع العسكري السياسي والعسكري الاستراتيجي (بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف ، وتجارة المخدرات،والتجارة غير المشروعة للمؤثرات العصبية والهجرة غير الشرعية)، وكذلك التهديدات في مجال المعلومات.

91. إن تشكيل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الاوراسية فتح مرحلة جديدة من التكامل في منطقة أوراسيا.

يساهم الاتحاد الروسي بكل الطرق الممكنة في تعزيز الاتحاد بغرض زيادة التكامل ، والتنمية المستقرة ، والتحديث الشامل ، والتعاون ، وزيادة القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد في إطار الاقتصاد العالمي ، وكذلك من أجل تحسين مستويات المعيشة لسكانها ، وضمان حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال و موارد العمالة ، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والاستثمار المشتركة.

92. يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لبناء الإمكانات السياسية والاقتصادية لمنظمة شنغهاي للتعاون ، ويحفز اتخاذ تدابير عملية تساهم في تعزيز الثقة والشراكة المتبادلتين في آسيا الوسطى ، وكذلك تطوير التفاعل مع الدول الأعضاء والمراقبين والشركاء في المنظمة ، بما في ذلك في شكل حوار وتعاون ثنائي.

ويولى اهتمام خاص للعمل مع البلدان الراغبة في الانضمام إلى المنظمة كأعضاء كاملي العضوية.

93. يعمل الاتحاد الروسي على تطوير علاقات الشراكة الشاملة والتفاعل الاستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية ، باعتباره عاملاً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي.

94. يخصص الاتحاد الروسي دوراً مهماً لشراكة استراتيجية مميزة مع جمهورية الهند.

95. يؤيد الاتحاد الروسي إنشاء آليات موثوقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين على أساس عدم الانحياز ، وزيادة فعالية التعاون السياسي والاقتصادي مع بلدان هذه المنطقة ، وتوسيع نطاق التفاعل في مجال العلم والتعليم والثقافة، وكذلك العمل ضمن إطار التكامل الإقليمي .

96. يقوم الاتحاد الروسي بتطوير التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي والعسكري والتقني ، والتفاعل في مجال الأمن ، فضلاً عن الاتصالات الإنسانية والتعليمية مع دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والجمعيات الإقليمية لهذه الدول.

97. يؤيد الاتحاد الروسي تعزيز التعاون المتبادل المنفعة مع الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، من أجل مواءمة عمليات التكامل في أوروبا وفضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي ، من أجل تشكيل نظام مفتوح للأمن الجماعي في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي على أساس قانوني واضح

98. الاتحاد الروسي مهتم بإقامة شراكة كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس المصالح المتوافقة ، بما في ذلك في المجال الاقتصادي ، ومع مراعاة التأثير الرئيسي للعلاقات الروسية الأمريكية على حالة الوضع الدولي ككل.

وتبقى أهم مجالات هذه الشراكة هي تحسين آليات الحد من التسلح المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وتعزيز تدابير بناء الثقة ، وحل القضايا المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وتوسيع التعاون في مكافحة الإرهاب ، وتسوية النزاعات الإقليمية.

99. من المهم تطوير التعاون الدولي المتكافئ والمفيد للجميع في القطب الشمالي

100. يتم تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة للاتحاد الروسي على المدى الطويل من خلال ضمان الاستقرار الاستراتيجي ، بما في ذلك من خلال التقدم التدريجي نحو عالم خال من الأسلحة النووية، في سياق تعزيز الأمن العالمي الموثوق به والمتساوي ، مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وعلى أساس مبادئ قانونية دولية موحدة وعادلة

101. في العلاقات مع المجتمع الدولي ، يعتمد الاتحاد الروسي على مبادئ الحفاظ على الاستقرار والقدرة على التنبؤ بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وييسر التنفيذ العملي لهذه العلاقات التقيد بالاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها بشأن خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ، ووضع اتفاقات جديدة، إذا لزم الأمر ، في هذا المجال.

102. يشجع الاتحاد الروسي مشاركة الدول الأخرى ، ولا سيما تلك التي تمتلك أسلحة نووية ، وكذلك تلك المهتمة باتخاذ إجراءات مشتركة لضمان الأمن العالمي ، في عملية ضمان الاستقرار الاستراتيجي

103. يعمل الاتحاد الروسي في مجال الساحة الدولية من موقع المشاركة الثابتة مع الدول الأخرى في تعزيز الآليات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل ، ووسائل إيصالها والسلع والتكنولوجيات ذات الصلة ، ومنع استخدام القوة العسكرية في انتهاك ميثاق الامم المتحدة وكذلك من موقع الالتزام بالحد من التسلح والكفاية العقلانية في التطوير العسكري.

104. في سـبيل الحفـاظ على الاسـتقرار الاسـتراتيجي ، فـإن الاتحـاد الروسـي:

-يسـاهم في الحفـاظ على اسـتقرار النظـام القانونـي الدولـي ، ومنـع تجزئـه ، وإضعافـه وتطبيقـه الانتقائـي ، مما يـؤدي إلـى عـدم الاسـتقرار والصراعـات.

-يلتـزم بالمعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة السـارية في مجـال الحـد مـن الأسـلحة وخفضها ، ويشـارك في تطويـر وإبـرام اتفاقيـات جديـدة تلبـي المصالـح الوطنيـة.

-على اسـتعداد لمواصلـة مناقشـة قضايا خفـض الإمكانـات النووية على أسـاس الاتفاقـات الثنائيـة والصيـغ متعـددة الأطـراف، والمسـاهمة أيضًا في تهيئـة الظـروف المناسـبة لتخفيـض الأسـلحة النووية دون المسـاس بالأمـن الدولـي والاسـتقرار الاسـتراتيجي

-يسـهم في تعزيـز الاسـتقرار الإقليمـي مـن خـلال المشـاركة في عمليات خفـض القـوات المسـلحة التقليديـة والحـد منهـا ، وكذلـك تطويـر وتطبيـق تدابيـر بنـاء الثقـة في المجـال العسـكري

- يعتبـر حفـظ السـلام الدولـي أداة فعالـة لتسـوية النزاعـات المسـلحة ويشـارك فيهـا ، ويدعـو إلـى تعزيـز هـذه المؤسسـة بمـا يتفـق مـع مبادئ ميثـاق الأمـم المتحـدة

-يساهم في تشكيل نظام دولي لأمن المعلومات

- يشـارك في الأنشـطة تحـت رعايـة الأمـم المتحـدة والمنظمـات الدوليـة الأخـرى للقضـاء على الكـوارث وحـالات الطـوارئ الأخـرى ، وكذلـك في تقديـم المسـاعدة الإنسـانية للبلـدان المتضـررة

105. مـن أجـل ضمـان الاسـتقرار الاسـتراتيجي والتفاعـل المتعـدد الأطـراف والمتكافـئ على السـاحة الدوليـة ، يبـذل الاتحـاد الروسـي جميـع الجهـود اللازمـة وبأقـل تكلفـة للحفـاظ على القـدرة الرادعـة في مجـال الأسـلحة

الهجومية الاستـراتيجية .

106. يبقى العامل المحدد للعلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي هو عدم قبول الاتحاد الروسي الانشطة العسكرية للحلف واقامة بنيته التحتية العسكرية بالقرب من الحدود الروسية ، وإنشاء نظام دفاع صاروخي ، ومحاولات منح الحلف وظائف عالمية تقوم بانتهاك القانون الدولي

107. الاتحاد الروسي على استعداد لتطوير العلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي على أساس المساواة بهدف تعزيز الأمن العام في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي.

-وسيتحدد عمق ومضمون هذه العلاقات من خلال استعداد الحلف لمراعاة المصالح المشروعة للاتحاد الروسي في تنفيذ التخطيط العسكري - السياسي واحترام قواعد القانون الدولي.

الثالث عشر: الأسس التنظيمية والمعلوماتية لتنفيذ هذه الاستراتيجية

108. يتم تنفيذ سياسة الدولة للاتحاد الروسي في مجال ضمان الأمن القومي ، من خلال إجراءات منسقة لجميع عناصر النظام ، وتوفيرها تحت قيادة رئيس الاتحاد الروسي وبدور تنسيقي من مجلس الأمن في الاتحاد الروسي

109. يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية على أساس مخطط من خلال توحيد جهود وموارد السلطات العامة والحكومات المحلية ، وتطوير تفاعلها مع مؤسسات المجتمع المدني ، فضلا عن الاستخدام الشامل للتدابير السياسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإعلامية والعسكرية وغيرها ، في إطار التخطيط الاستراتيجي في الاتحاد الروسي.

- أحكام هذه الاستراتيجية ملزمة لجميع السلطات العامة وهيئات الحكم الذاتي المحلية وهي الأساس لتطوير وتعديل وثائق وبرامج التخطيط الاستراتيجي في مجال ضمان الأمن القومي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي ، وكذلك الوثائق المتعلقة بأنشطة السلطات والهيئات العامة للحكومة المحلية.

-يتم تنفيذ أنشطة البنك المركزي للاتحاد الروسي كمشارك في التخطيط الاستراتيجي من أجل ضمان المصالح الوطنية و تنفيذ الأولويات الوطنية الاستراتيجية

110. تتم مراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية في إطار مراقبة الدولة لحالة الأمن القومي.

- تنعكس نتائجه في التقرير السنوي لأمين مجلس الأمن التابع للاتحاد الروسي إلى رئيس الاتحاد الروسي بشأن حالة الأمن القومي والتدابير الرامية إلى تعزيزه.

111. من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتحت قيادة رئيس الاتحاد الروسي ، يجري تحسين نظام الإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي في مجال ضمان الأمن القومي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي ، ويجري وضع وثائق التخطيط الاستراتيجي وتنفيذها ، كما يجري اتخاذ تدابير لتدريب المتخصصين المؤهلين في مجال ضمان التخطيط الأمني والاستراتيجي

112. الأساس المعلوماتي لتنفيذ هذه الاستراتيجية هو نظام المعلومات الاتحادي للتخطيط الاستراتيجي ، والذي يشمل ، مصادر المعلومات لسلطات الدولة ، وهيئات الحكم الذاتي المحلية ، ومراكز القيادة المحددة، والمنظمات العلمية الحكومية.

113. عند تنفيذ هذه الاستراتيجية ، يتم منح اهتمام خاص لضمان

أمن المعلومات ، مع مراعاة الأولويات الوطنية الاستراتيجية

114. يتم تنفيذ الدعم المعلوماتي والتحليلي لتنفيذ هذه الاستراتيجية وتعديلها مرة كل ست سنوات ، مع مراعاة نتائج رصد تنفيذها والتغييرات التي لها تأثير كبير على حالة الأمن القومي ، مع الدور التنسيقي لمجلس الأمن التابع للاتحاد الروسي.

الثالث عشر: المؤشرات الرئيسية لحالة الأمن القومي

115. المؤشرات الرئيسية المطلوبة لتقييم حالة الأمن القومي هي:

-رضا المواطنين عن درجة حماية حقوقهم الدستورية وحرياتهم ومصالحهم الشخصية وممتلكاتهم من التعّديات الجنائية

- حجم حصة الأسلحة الحديثة والمعدات العسكرية الخاصة في القوات المسلحة للاتحاد الروسي والقوات والتشكيلات والهيئات العسكرية الأخرى

- متوسط العمر المأمول

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد

- النسبة العشرية لمدخول أغنى 10٪ من السكان إلى مدخول أفقر 10٪من السكان

-معدّل التضخم

-معدل البطالة

-نسبة الإنفاق في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا والتعليم من إجمالي الناتج المحلي

-نسبة الإنفاق في المجال الثقافي من إجمالي الناتج المحلي

-نسبة أراضي الإتحاد الروسي التي لا تتطابق مع المعايير البيئية

116. يمكن تدقيق قائمة المؤشرات الرئيسة لحالة الأمن القومي بناء على نتائجها المرصودة

إن تطبيـق هـذه الإسـتراتيجية يهـدف إلـى المسـاهمة في تنميـة الإقتصـاد القومـي وتحسـين المسـتوى المعيشـي للمواطنيـن وتعزيـز الإسـتقرار السياسـي في المجتمـع وضمـان أمـن البـلاد وأمـن الدولـة والمجتمـع وزيـادة القـدرة التنافسـية والمكانـة الدوليـة للإتحـاد الروسـي



تصميم الغلاف: مصطفى السكر